والياء وذلك لانه جمع اخرى انثى الاخر وحق ما كان كذلك ان يستعمل بال او
بالاضافة معدل عن ما يستحقه من ذلك وقيل بغير ذلك والمشهور ما ذكرته
ثم قال **ووزن مثنى وثلاث كهما من واحد لاربع فليعلما**
يعني ان ما وازن ثلاث ومثنى من الفاظ العدد المعدول اشار اليه بالوزنين
في امتناع الصرف للوصف والعدل فتقول مررت بقوم موحد واحاد
ومثنى وثناء ومثلث وثلاث ومربع ورباع ووزن مبتدا والخبر قوله
كهما اي مثلهما وادخل كاف التشبيه على المضمر لضرورة الوزن ومن
واحد وما بعده في موضع الحال من الضمير المستتر في الخبر ثم اشار الى النوع الخامس فقال
وكن لجمع مشبه مفاعلا او المفاعيل بمنع كافلا
يعني ان الجمع المشبه بمفاعل او المفاعيل في كونه مفتوح الفاء وثالثه
الف بعدها حرفان كمفاعل او ثلاثة اوسطها ساكن كمفاعيل يمتنع
صرفه لثقل الجمع فيه مقام علتين ونبه على الجمع وعدم النظير في الواحد
وشمل قوله مفاعلا ما اوله الميم كمساجد ومالا ولد غيرها كدراهم
وشمل المفاعيل ما اوله ميم كمصابيح وما ليس اوله ميما كدنانير
وكافلا خبر كن وبمنع متعلق بكافلا ومفاعلا مفعول بمشبه ثم ان هذا
النوع ما يجيء معتل اللام وهو قسمان احدهما ما قلبت فيه الكسرة التي
بعد الالف فتحة فانقلبت اليا الفا نحو عذارى ولا اشكال في منع
التنوين منه والاخر ما استثقلت في يائه الضمة فحذفت وخففه التنوين
والى هذا اشار بقوله **وذا اعتلال منه كالجواري رفعا وجرا اجره كساري**
يعني ان ما كان من الجمع المعتل اللام مثل جوار في كونه على ما ذكر من
حذف الحركة يجري مجرى سار رفعا وجرا في التنوين فتقول في حالة الرفع والجر
فتقول هذه جوار ومررت بجوار وسكت عن حالة النصب وعلم انه على
الاصل كالصحيح فتقول رايت جواري وفهم من قوله كالجواري ان نحو قاض
ليس كذلك وان كان معتلا وظاهر اللفظ ان التنوين في جوار ونحوه
تنوين الصرف لتشبيهه له بسار وليس كذلك على المشهور بل
التنوين فيه عوض من اليا المحذوفة والتنوين في سار للصرف والله
ايضا

١٢٣

ايضا ان المقدر في يا جوار الفتحة والمقدر في ياء سار الكسرة وذا اعتلال
مفعول بفعل مضمر يفسره اجره وكسار متعلق باجره ومنه متعلق باعتلال
وكالجواري في موضع نصب على الحال من ذا اعتلال ثم قال
ولسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع
يعني ان سراويل ممنوع من الصرف لشبهه بالجمع على وزن مفاعيل وفهم
من قوله شبه ان سراويل ليس بجمع وهو الصحيح خلافا لمن زعم انه جمع
لسراويل او سروالة ثم قال

(في الهامش: لسروال خ)

وان به سمي او بما لحق به فالانصراف منعه يحق
يعني ان ما سمي به من الجمع المذكور او بما لحق به كسراويل منع من الصرف
فتقول في رجل سميته بمساجد او سراويل مررت بمساجد وسراويل والمانع
له من الصرف الصيغة مع اصالة الجمعية وانقطاع العلمية مقامها هذا
معنى ما شرح به المرادي البيت وعندي ان قوله وان به اي سمي بسراويل
او بما لحق به اي جميع ما تقدم من الانواع الخمسة الممنوعة الصرف
لمساواتها للجمع وما لحق به في منع الصرف في التسمية ولا وجه لتخصيص
الجمع وما لحق بالجمع في منع الصرف حال التسمية والضمير في به الاول
على الشرح الاول عائد على الجمع وكذلك في الثاني وما واقعة على سراويل
والضمير العائد على الموصول الفاعل بلحق وهو عائد على سراويل على
الشرح الاول واما على التفسير الثاني فالضمير في به الاول يعود على سراويل
وفي به الثاني عائد على انواع ما لا ينصرف في النكرة وما واقعة على
تلك الانواع والضمير العائد عليها الفاعل به والتقدير وان سمي
بسراويل او بالانواع التي لحق بها سراويل اي تبعها فالانصراف منعه
يحق فالانصراف مبتدأ ومنعه مبتدأ ثان ويحق خبر المبتدا الثاني والجملة
خبر الاول والاول وما بعده جواب الشرط **ولما** فرغ من الانواع الخمسة
التي لا تنصرف في النكرة ولا في المعرفة شرع في ذكر ما لا ينصرف في
المعرفة وهو سبعة انواع اشار الى الاول منها فقال
والعلم امنع صرفه مركبا تركيب مزج نحو معدي كربا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)